يقال : رأيت زيدا. في الوقف، ويردّ التنوين في الوصل، ويسقط وقفاً ويحل الألف في موضعه ليكون دليلاً عليه في النصب.

ويجري قليل من العرب المنصوب مجرى المرفوع، يقال : رأيت زيدْ بلا ألف، وهذا نادر لا يقاس.

ثانياً : **غير المنون** : وفيه نوعان : المعرف بالألف واللام نحو : رأيت الرجلْ.

وغير المنصرف نحو : رأيت عُمَرْ، وهذا النوع يسكن آخره ولا يزاد فيه ألف، لعدم جواز تنوينه وصلاً، فالأصل أن يحرك بالفتح دون تنوين في الوصل، والنون تزاد آخراً في الوقف لتكون دليلاً على التنوين الذي سقط.

نقل الحركة :

يجوز الجمع بين ساكنين في الوقف ولا يجوز في الوصل[1]، يقال : هذا بكْرْ. وهذا زيْدْ. ومررت بِبَكْرْ. وهذا هو الشائع، ونقل اللغويون وجهاً آخر عن العرب يكرهون التقاء الساكنين، فينقلون الضمة في المرفوع، والكسرة في المجرور إلى الساكن قبله في الوقف، وذلك قول العرب : هذا بكُرْ. ومررت بِبَكِرْ. ونقلوا الفتحة إلى الساكن في مثل : رأيت البكَرْ. وذلك في لغة من يكره اجتماع الساكنين في الوقف قياساً على الوصل، فيحركون الأول بالحركة التي كانت للثاني الأخير في الوصل، لأنه هو المانع من الوصول إلى الثاني، فحركوه بحركته في حال الوصل، فإن كان مرفوعاً انتقلت ضمة الأخير إلى الساكن قبله ثم يسكن وقفاً، وذلك لتدل حركة الأول على حركة الآخر يقال : هذا بَكُرْ. والأصل : هذا بكْرُ الكريم. ويقال في الجر : مررت بِبَكرْ. والأصل : ببكْرٍ. قال الشاعر :

تحفزها الأوتار والأيدي الشعُرْ والنبل ستون كأنها الجَمُرْ

والشاهدان : الشعُرْ والجَمُرْ. والأصل : الشعْرْ، الجَمْرْ.

---

(١) يحرك أحد الساكنين في الوصل نحو : لم تذهب امرأة زيْد. ﴿قالت امرأة عمران﴾[٣٥ آل عمران].

ومثل ذلك في الأمر : اضربُهْ. والأصل : اضْرِبْهُ. وقالوا في المؤنث : ضَرَبَتُهْ : والأصل : ضَرَبَتْهُ. فتاء التأنيث ساكنة، وقد سكنت الهاء للوقف، وتحرك ما قبلها بحركتها كراهية التقاء الساكنين عند بعض العرب في الوقف. وقالوا: هذا عِدِلْ، وفِسِلْ، فأتبعوها الكسرة الأولى، ويقال : مررت بِعِدِلْ، ولكن لا يجوز ذلك في الرفع لنقل حركته إلى ما قبله لعدم وجود ذلك في اللغة، فلا يقال : هذا عِدُلْ. فليس في الكلام "فِعُل" بكسر الفاء وضم العين ومثلها عِلْم. ويقال : هذا بُسُرْ. وهذا قُفُلْ. ولا يقال في الجر : مررت بِبُسِرْ. أو بِقُفِلْ؛ لأن بناء "قُفِل" ليس في الأسماء.(١)

وقد يتبع الساكن الأول حركة ما قبله اتباعاً، فيقال : هذا عِدِلْ. والأصل : عِدْل. تحركت الدال بالكسر اتباعًا لكسرة العين.

ويقال : مررت بِبُسُرْ. والأصل : بُسْر، تحركت السين بالضم اتباعاً لضمه الباء.(٢) ولكن لا يقال ذلك فيما سبق بفتحة، فلا يقال هذا بَكَرْ (والأصل بَكْر)، لأنه يخرج عن منهاج الأسماء، فلا نظير له فيها.

حكم الوقف على الهمزة : تنتقل حركتها إلى الساكن قبلها (ضمة كانت أو كسرة أو فتحة) يقال : رأيت الخَبَأْ. والأصل : الخبْءُ (المخبوء). وهذا الخَبُؤْ. ومررت بالخَبِئْ. وهي بذلك على مذهب من يكرهون التقاء الساكنين وقفاً، وحكمها يخالف بعض ما سبق.

ويصح فيها كذلك : هذا البُطُؤْ ومن البُطِئ. والأصل : بُطْء. ويقال فيها كذلك : هذا البُطُؤْ ومن البُطِئ. والأصل : بُطْء. ويقال : هذا الرِّدُؤْ. ومررت بالرِّدِئْ. والأصل : رِدْء (المعين والناصر والصاحب). وهي بذلك تخالف بعض أبنية الأسماء في بناء فُعل (في مثل : بُطِئ)، ولهذا قالوا : من البُطُؤْ. ومثل ذلك

---

(١) الوقف والإبدال ص١٢.

(٢) الكتاب ٤/١٧٢، ١٧٣.

بناء فِعُل (في مثل : رِدُؤْ). وهذا لا نظير له في الأسماء، وعلل العلماء وقوعه في نادر كلام العرب أنه عارض وليس ببناء الكلمة، فهو يزول بزوال حكم الإعراب، وهذا جائز في كلام من يتحامون ما لا قياس فيه، ولكن منهم من يتحامون ذلك، فيتبع الحركات، فيتبع الضم الضم، نحو : مررت بالبُطُؤْ.

والكسر الكسر نحو : هذا الرِّدِئْ. وذلك قياس على ما وقع في غير المهموز، ولا يتبعون الفتح الفتح، لعدم جوازه في غير المهموز.(١)

وإن كان ما قبل الهمزة متحركاً لزم الهمزة ما يلزم الصحيح غير مهموز الآخر، فيصح فيه، الإشمام، والسكون والروم، وكذلك إن تحرك الساكن قبلها، يقال : هذا الخطأ، بسكون الهمزة، ورومها، وإشمامها، ولكن الهمزة في هذا الموضع لا تضعف فالهمزة بمنزلة المعتل في القلب والتضعيف، والتضعيف يزيدها ثقلاً.

ومن العرب من يبدل الهمزة في الرفع واواً، يقولون : هذا الكلُوْ (الكلأ) حرصاً على بيان الحركة، ومررت بالكلىْ (بجعلها ياء) ورأيت الكلال بجعلها ألفاً، ومثلها في الخَبْء : الخَبَو، والخبْى، والخبا. (تحرك ما قبل الألف بالفتح لأنها تطلب فتح ما قبله).

وأهل الحجاز لا يحققون الهمزة، فيخففونها ألفاً في كل حال، لأنها همزة ساكنة قبلها فتحة، مثلها مثل : ألف "راس" إذ خففت من الهمزة، ولكنها لا تشم؛ لأنها تشبه ألف حبلى، ومثنى، وإن كان ما قبلها مضموماً لزمها الواو نحو : أكْمُو (جمع الكمْء : فطر أرضي) والأصل : أكْمُؤ، وإن كان ما قبلها مكسوراً لزمت الياء نحو : أهنى (جمع هَنْء : الطلاء بالقطران) والأصل : أهنِئ، ولا إشمام في الواو لأنها كواو يغزو.(٢)

---

(١) الكتاب جـ٤/١٧٧ وقيل هي لهجة تميم وأسد، ارجع إلى الوقف والإبدال ص ١٢، ١٣.
(٢) الكتاب جـ٤/١٧٨، ١٧٩.

وإن كان ما قبلها ساكناً، حذفت الهمزة وتلقى حركتها على ما سبقها، ويلزم الذي ألقيت عليه الحركة ما يلزم سائر الحروف غير المعتلة من الإشمام، والسكون، روم الحركة، والتضعيف نحو : هذا الخبْ، ورأيت الخبْ.

وإذا لحقت هاء الضمير آخر الكلمة في الوقف رُدت الحركة إلى آخرها إن كان متحركاً نحو : ضربتُه.

ويتحرك الساكن في الوقف إذا كان بعده هاء المذكّر الذي هو علامة الإضمار وليكون أبين لها نحو : ضَرَبَتُهُ، واضْرِبُهْ، مِنُهْ، وعَنُه، نحو : وألقيت عليه حركة الهاء حيث تبيانها، وقد سمع ذلك عن العرب وبعض تميم يقولون : قد ضَرَبَتِهْ وأَخَذَتِهْ، كسروا حيث أرادوا أن يحركوها لبيان الذي بعدها، وليست حركتها إعراباً، ويتحرك بالكسر إذا وقع بعدها ساكن يسكن في الوصل، وتتحرك الهاء في الوصل، نحو : ضربتهُ فلانه. وعنه أخذت، وتسكن في الوقف، نحو : رأيتهْ.(١)

النوع الثاني : **الاسم المعتل**، **وفيه نوعان** : **منقوص ومقصور** :

أولاً : **المنقوص** : وهو ما كان آخره ياء مكسور ما قبلها.

المنقوص النكرة المرفوع والمجرور، يترجح فيه حذف الياء، ويعوض عنها بالتنوين، وقد تسبب في حذفها التنوين، لالتقاء الساكنين، فالتنوين بمنزلة النون الساكنة. نحو : قاضٍ، والأصل : قاضيٌ، تحذف ياؤه رفعاً وجراً لثقل التنوين في آخره المعتل، فيحذف التنوين أولاً فتطرفت الياء ساكنة بعد كسر، فتحذف هي الأخرى، ويعوض عنها بتنوين العوض للدلالة على المحذوف، فالتنوين في قاضٍ، تنوين العوض عن الياء المحذوفة، ولكن التنوين المحذوف في الياء تنوين التنكير، وهو حركة إعراب. يقال : قاضيٌ وقاضيٍ، وقد حذف لثقله في الياء. وجاء في قراءة ابن كثير ﴿وما لهم من دونه من وال﴾ [١٠

---

(١) الكتاب جـ٤/١٨١.

الرعد] والقياس : والٍ. ولكن الياء لا تحذف نصباً، لخفة الفتحة فيها، يقال : رأيت قاضياً و﴿ربنا إننا سمعنا منادياً﴾ [١٩٣ آل عمران] وغير المنون، المعرفة بالألف اللام لاتحذف ياؤه نحو ﴿ بلغت التراقي﴾ [٢٦ القيامة] وذلك في النصب، وأجاز بعض العلماء الحذف في الرفع والجر نحو المتعالي، وقرأ الجمهور ﴿الكبير المتعال﴾ [٩ الرعد].

وللمنقوص وجهان في الوقف إذا كان مرفوعاً أو مجروراً : الأول : حذف الياء وهو الأجود، لأنها لم تكن موجودة في حال الوصل (في مثل : جاء قاضي المدينة، سقط الياء نطقاً لا خطاً) وسقوط الياء في الوقف إن كانت منونة – يعد حذفاً عارضاً، وترد كذلك في منصوبه "قاضياً"، فهي رهينة الرفع والجر لثقل الضمة والكسرة فيها.

وهي تسقط في الوقف، والوقف عارض، ولكنها تأخذ في حذفها حكم الثابت، لأنها تسقط في الوصل، والوقف كل استراحة، وتنوين العوض يسقط وقفاً أيضاً، يقال : هذا قاضْ. ومررت بقاضْ. وهذا عَمْ، ومررت بعَمْ. والأصل : قاضيٌ، وعَميٌ. قال تعالى : ﴿وما لهم من دونه من وال﴾ [١٠ الرعد]. وقد حذفت في الوقف مثلما تسقط في الوصل نطقاً لا خطاً : وحذفها في الوقف هو الأقيس والأكثر ، الثاني : إثبات الياء، وهو قليل في بعض لهجات العرب، فيقال : هذا قاضيْ، وراميْ، وهاديْ. وجاء هذا في قراءة ابن كثير في مواضع من القرآن، منها قوله تعالى : ﴿إنما أنت منذرٌ ولكل قوم هادي﴾ [٧ الرعد]. وقوله تعالى :﴿ ما لهم من دونه من وال﴾ [١٠ الرعد].

وقد أظهروا الياء في الوقف دون حذف حيث صارت في موضع غير تنوين، والبيان في غير موضع التنوين أجود في الوقف.[١] ويلزم وجود الياء دون حذف إن كان فيه ألف ولام نحو : الرامي، والداعي والعمى، والجواري.

---

(١) الكتاب جـ٤/١٨٣، والوقف والإبدال ص١٤.

وإثباتها في الوقف أجود، فيقال : هذا الغازيْ. ومررت بالقاضيْ. ويستوي في ذلك الوصل والوقف، وذلك أنها لم تسقط في الوصل، فلم تسقط في الوقف.(١)

وناس من بني سعد (من تميم) يبدلون الياء المشددة في الوقف جيمًا، لأن الياء خفية، فجعلوا مكانها جيماً، لأنها أبين الحروف، يقولون : هذا تَميمِجّ. يريدون : تميميّ. وهذا عَلِجّ. يريدون : عليٌّ. وهذا خاص بياء النسب التي تحول جيمًا، يقولون : بصرجّ، كوفج (بصرىّ، كوفىّ)، ويعد هذا في اللهجات المذمومة.(٢)

وبعض العرب يحذف الياء من المعرف بالألف واللام في الوقف، تشبيهًا بما ليس فيه ألف ولام، والتزموا الحذف بعد أن أدخلوا عليه ألفاً ولاماً، فيقولون : هذا القاضْ. ومررت بالرامْ، وجاء هذا الوجه في قراءة بعض القرّاء منها ما روى عن نافع وأبي عمر بن العلاء في قوله تعالى: ﴿من يهد الله فهو المهتدّ﴾ [٩٧ الإسراء، ١٧ الكهف]. وقيل إن الياء في اسم "عمرو بن العاص" (رضى الله عنه) حذفت على هذا الوجه.

ولكن في حالة النصب تثبت الياء، لأنها قويت بالحركة في حال الوصل، وجرت مجرى الصحيح، فلم تحذف في حال الوقف، فليس فيها إلا البيان، لأنها ثابتة في الوصل فيما ليست فيه ألف ولام، وعندما تحركت الياء أشبهت غير المعتل، قال تعالى : ﴿كلا إذا بلغت التراقي﴾ [٢٦ القيامة]. وتقول : رأيت القاضي، ورأيت الجواري؛ لأنها ثابتة في الوصل متحركة. وهذا لا يطرد في كل الأحوال، فالياء لا تحذف في النداء، ينادي : يا هادي. ويقال : يا مرى (تريد اسم الفاعل من أرى يُرى) فالوجه إثبات الياء، لأن الياء إن سقطت وقفاً وقع خلل في بنية الكلمة بحذف بعد حذف، فيتوالى إعلالان، وهذا مكروه عند العرب. (٣) وقال سيبويه :

---

(١) الوقف والإبدال ص١٥.

(٢) الكتاب جـ١٨٢/٤ والصاحبى ص٣٦، ٣٧.

(٣) الوقف والإبدال ص١٥.

"سألت الخليل عن القاضي، في النداء، فقال : أختار يا قاضي، لأنه ليس بمنون، كما اختار : هذا القاضي. وأما يونس، فقال : يا قاض. وقول يونس أقوى، لأنه لما كان من كلامهم أن يحذفوا في غير النداء كانوا في النداء أجدر، لأن النداء موضع حذف. يحذفون التنوين، ويقولون : يا حارِ، يا صاحِ، ويا غلامُ أقبل.[1]

ويقال في مُرٍ في الوقف : هذا مُرِى (بالياء) كرهوا أن يخلّوا بالحرف، فيجمعوا عليه ذهاب الهمزة والياء، فصار عِوضاً، وهو اسم الفاعل من زنة أفعل من رأى (أرأى).

ولا يقع في الأفعال حذف في الوقف فيما هو قياسي، لأنها لا تذهب في الوصل يقال : أقضي. يقضي. يغزو ويرمي، لا تحذف الياء أو الواو وقفًا أو وصلاً، وما جاء فيه الحذف في غير الفواصل القرآنية أو القوافي فهو شاذ، ومن ذلك قول بعض العرب : لا أدْرْ، في الوقف، حذفت الياء، لأنه كثر في كلامهم، وتحذف النون في بعض كلام العرب قياساً على الياء التي تحذف إن سكنت أو في موضع جزم يقولون : لم يكُ، وجاء ذلك في قوله تعالى : ﴿وإن تك حسنة﴾ [٤٠ النساء]. و﴿فلا تك في مرية﴾[١٧ هود]. و﴿ذلك بأن الله لم يك مغيراً نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾ [٥٣ الأنفال]. و﴿فإن يتوبوا يك خيراً لهم﴾ [٧٤ التوبة].

ولا تحذف النون في مثل : لم يكُ الرجل، لأنها في موضع تحرك، فالنون تتحرك بالكسرة لمجئ همزة الوصل بعدها فلا تحذف إلا حال سكونها فقط، والقياس رد النون إليها : لم يكن الرجل. في لا أدرِ، وما أدْرْ. لأن الحذف خاص بهذا الموضع من الكلمة فقط.[2] وقد يقع الحذف لضرورة تقتضيه فيما فيه قياس ولا ما قياس فيه وذلك في الفواصل والقوافي، وهو جائز، فقد حذفت الياء من أجل تناسب الفواصل في قول الله تعالى : ﴿والليل إذا يَسْرِ﴾ [٢ الفجر]. و﴿ما

---

(١) الكتاب جـ٤/١٨٤.

(٢) الكتاب جـ٤/١٨٤.

كنا نبْغِ﴾[٦٤ الكهف].و﴿يوم التناد﴾[٣٢ غافر].و﴿الكبير المتعال﴾[٩ الرعد]. وقد حذفت الياء والكسرة أيضاً في قوله تعالى : ﴿وله الجوار المنشآت﴾[٢٤ الرحمن]. رفع الراء وهو شاذ.[١] وحذفت الياء من أجل القافية، قال زهير :

وأراك تفْري ما خَلَفْتَ وبعـ ... ـضُ القوم يَخْلُقُ ثم لا يفْرْ

والقياس : يفري. وهذا الحذف ليس بلازم بل هو جائز لضرورة، وقد بينا ذلك في الإعلال بالحذف. وقد تحذف الياء في مواضع لا تحذف فيها وصلاً أو وقفاً، ودون أن يلحقها تنوين، وتركها في الوقف أقيس وأكثر وتشبه ياء قاضي، لأنها ياء بعد كسرة، وساكنة في اسم. وهذا شائع في ياء الإضافة، نحو قوله : يقال : هذا غلامْ تريد : هذا غلامي.[٢]

وياء الضمير المفعول مثل قولك : قد أسقانْ، وأسقنْ. وأنت تريد :أسقاني. وأسقني. وقد قرأ أبو عمرو بن العلاء : ﴿فيقول ربّي أكرَمَنْ﴾ [١٥ الفجر]. ﴿ربي أهانَنْ﴾ [١٦ الفجر] على الوقف.

وقال النابغة :[٣] إذا حاولت في أَسَدٍ فُجُورًا ... فإني لست منك ولست مِنّ

يريد : مني. وقال أيضًا : وهم وَرَدُوا الجفَاء على تميم ... وهم أصحاب يومِ عُكَاظ إنّ

يريد : إنّى، وقال الأعشى :[٤]

فهل يمنعنّى ارتيادي البلا ... د من حَذَرِ الموت أن أتينْ

ومن شانئ كاسفٍ وَجْهُهُ ... إذا ما انتسب لـه أنْكَرَتْ

فإن لحقت ياء الإضافة ياء الكلمة امتنع الحذف نحو : هذا قاضيَّ، والياء في قولك : هذان غلامايَ، ورأيت غلامَيّ، لأن الياء تشبه ياء هذا القاضي، فما

---

(١) الكتاب جـ٤/١٨٥.

(٢) الكتاب جـ٤/١٨٥ ، ١٨٦.

(٣) الديوان ٧٩ والكتاب جـ٤/١٨٦.

(٤) الديوان ص١٤.

قبلها ساكن ولا تحذف في النصب كياء القاضي في النصب، لأنها متحركة بالفتح، ولا تحذف كذلك في النداء إذا وصلت لانتفاء الإضافة، فلا يصح قولك : يا غلامِ أقبَلْ. [1] ومن قال : هذا غلامي، فاعْلَمْ. وإنيَّ ذاهب (بفتح الياء) لم يحذف في الوقف؛ لأنها كياء القاضي في النصب، ويجوز أن يلحقون بها هاء السكت لبيان الحركة في الياء. مثل غلاميه، وجاء ذلك في قوله تعالى : ﴿ما أغنى عني ماليه﴾ [٢٨ الحاقة]. و﴿هلك عني سلطانيه﴾ [٣٩ الحاقة].

ثانياً : **المقصور** : وهو ما كان آخره ألفاً، وفيه نوعان : منصرف وغير منصرف وما لا يدخله التنوين.

١- **المنصرف** : تسقط ألفه وصلاً لسكونها، وسكون التنوين بعدها، يقال هذه عصا ورحا في البيت. ويسقط التنوين وقفاً وترد الألف إلى الكلمة، في الأحوال الثلاثة يقال : هذه عصا، ومررت بعصا، ورأيت عصا. وذلك لخفة الألف. وهي في موضع اللام. "والألفات التي تذهب في الوصل لا تحذف في الوقف، لأن الألف أخف في الأداء من الواو والياء، ولهذا تقلب الياء والواو ألفاً في مثل : هدى، دعا.

٢- **غير المنصرف** : وما لا يدخله (تنوين) غير المنصرف نحو : سكرى، حُبْلى. ولا يدخل التنوين ما كان معرفاً بالألف نحو : القفا، والعصا، والرحا (الرحى). وهذه الألف ثابتة في غير المنصرف وما لا يدخله الألف واللام، وهي الألف الأصلية التي كانت في الوصل، لأنه لا تنوين فيه فيكون الألف بدلاً منه.

وبعض العرب يبدلون ألف المقصور في غير المنصرف ياء فيقولون: هذه أفْعَى، هذه حُبْلَىْ، وهذا نادر، والأكثر الأول.

---

(١) الكتاب جـ٤/١٨٧.

ولكن ترد الياء إلى أصلها ألفاً، ويستوي في ذلك مع الشائع الأول، فيقال : مررت بأفْعَى في الحقيقة.(١)

فإذا وصلت صيرتها ألفاً، وكذلك كل ألف في آخر الاسم، والأكثر فيها أن تدع الألف في الوقف على حالها ولا تبدلها ياء، وإذا وصلت استوت الوجهان، لأنه إذا كان بعدها كلام كان أبين لها منها إذا سكنت عندها.

وبعض العرب يقولون : أفْعَوْ، لأنها أبينُ من الياء، ولم يجيئوا بغيرها، لأنها تشبه الألف في سعة المخرج والمد، ولأن الألف تبدل مكانها كما تبدل مكان الياء، وتبدلان مكان الألف أيضاً.(٢) ويقول بنو تميم في الوقف : هَذِهْ، فإذا وصلوا قالوا : هذي فلانه، لأن الياء خفية، فإذا سكنت عندها كان أخفى.

وبعض العرب يبدل الألف همزة في مثل : حبلأ، والأصل حبلى. وقد قلبت الألف في الوقف هاء في نحو : هُنَهْ (هنا)، وكذلك قال الشاعر:

قد وردت من أمكنه من هاهُنَا ومِنْ هُنَهْ

ويقال في "أنا" في الوقف : أنهْ.(٣)

ثانياً : الوقف على آخر الفعل :

ينقسم الفعل- باعتبار آخره- إلى نوعين : صحيح ومعتل:

الأول : الفعل الصحيح : يوقف عليه، كما يوقف على الاسم، فيسوغ فيه حالات الاسم : الإسكان، والإشمام والروم والتضعيف.

---

(١) وبعض العرب يجعلون الألف واوًا لتكون أبين من الياء، يقال : حُبْلَوْ، وأفْعَوْ. وحكى سيبويه عن بعض العرب في الوقف : هذه حُبْلأ (بالهمزة) يريدون : حُبْلَى.

(٢) الكتاب جـ٤/١٨١. وشرح ابن الحاجب جـ٢/٢٩٦.

(٣) التتمة في التصريف ص١٣٠، ١٣١.

الثاني : **الفعل المعتل** : ما كان مرفوعاً ومنصوباً تثبت لامه من غير حذف، وحاله في الوقف كحاله في الوصل، يقال : هو يغزو في سبيل الله، لا يخشى في الحق أحداً. ولن يغزوَ في الشتاء ولن يُؤذي أحداً. لن يخشى أحداً.

ويسكن آخره وقفاً، يقال : هو يرميْ. ويغزوْ. ويخشى (آخرها ألف). ويستوي في النصب فيه مع الرفع في الوقف يقال: لن يرميْ.لن يغزوْ.لن يخشى.

الوقف على المجزوم، وفيه نوعان :

الأول : أن تجلب إليه هاء، للوقف عليها ساكنة لكراهة الوقف على مقطع مفتوح، وذلك لغلق المقطع، وتقوية بنية الكلمة، وهو الأجود يقال : لم يغزُهْ. ولم يرمهْ. ولم يخشه. واخشهْ. وارمه. وجاء ذلك في قوله تعالى : ﴿فبهداهم اقتده﴾ [٩٠ الأنعام].

والأصل : لم يغزُ، لم يرمِ، لم يخشَ، واخش، وارمِ. والضمة في الزاى دليل حذف الواو في (يغزو) والفتحة دليل على حذف الألف في (يخشى) والكسرة دليل على حذف الياء في (يرمي)، والمحذوف في موضع اللام من الكلمة، وتحذف هذه الحركات في الوقف، وتسكن عين الكلمة التي وقعت أخيرة بعد حذف اللام، يقال في الوقف : لم يرمْ. واخشْ. واُغزْ، وقد جيء بالهاء، وألحقت بآخر الكلمة ليقع الوقف عليها بالسكون وتسلم الحركات، وتسمى هاء السكت : لم يرمِهْ. وارمِه. واخشَه، اقتده. فبقيت الحركات لتكون دليلاً على المحذوف.(١)

الثاني : الوقف على ما قبل المحذوف بلا هاء السكت بالإسكان، يقال : لم يَرَمْ. ائْتْ.

وهذا وقف عارض والاعتبار بحال الوصل أي رد الحركة التي تدل على المحذوف في الحرف الذي يسبقه يقال : لم أرَ زيداً. ولم أخشَ عدواً.

---

(١) الوقف والإبدال ص١٧. وشرح شافية ابن الحاجب جـ٢/٢٩٦.

فإن اختلفت بنية الكلمة بوقوع حذفين فيها، لزمت زيادة الهاء لزيادة بنية الكلمة لئلا تشبه الحرف، ويقع هذا في الفعل اللفيف المفروق نحو : وقى، ولى، وعى.

يأتي الأمر منه على زنة "افع"، و"عِ"، فإن أدى الحذف إلى أن يبقى الفعل على حرف واحد لم يكن بد من الهاء يقال : قِهْ – لِهْ – عِهْ. وهذا يلزم في هذا الوجه من الأمر لتبقى الحركة التي تدل على المحذوف في لام الكلمة، وقد حذفت الفاء أيضاً في اوْقِ واوْلِ واوْعِ. ثم استغنى عن همزة الوصل التي جيء بها قبل الفاء الساكنة التي حذفت لاعتلالها فبقى الفعل على حرف واحد قِ، لِ، عِ. فإن وقف عليها لزم سكونها، ولا يصح الابتداء بساكن فاقتضى ذلك الإتيان بهاء السكت الزائدة للتمكين من تحريك الحرف الساكن، والإبقاء على الحركة التي تدل على الحرف المحذوف (الواو تدل على أن المحذوف واواً والفتحة دليل على الألف، والكسرة دليل على الياء). والحرف الواحد يستحيل تحريكه وإسكانه في حال واحدة، وذلك في الأمر من اللفيف المفروق وصلاً ووقفاً.(١)

الوقف على تاء التأنيث :

تاء التأنيث تكون في آخر الاسم والفعل، وهي في الأسماء نوعان : تاء تقلب في الوقف هاء، وتكتب في الخط هاءً أعلاها نقطتان، وتاء تلزم الكلمة وصلاً ووقفاً، وتكتب في الخط تاءً (ت). تزاد التاء في آخر الاسم للتأنيث مثل : فاطمة، حمزة، رحمة، قاعدة، تنطق هذه التاء في الوصل تاء، وجاءت أمثلة من ذلك في مواضع الإضافة، وقد كتبت في الخط تاء مثل ﴿رحمت ربك﴾ [٣٢ الزخرف]. ومثلها : ﴿رحمت الله﴾ [٥٦الأعراف]. وقد جاء في مواضع في القرآن الكريم مكتوبة بالتاء، وهي ملازمة للإضافة.

---

(١) ارجع إلى الوقف والإبدال ص١٨، ١٩. وشرح شافية ابن الحاجب جـ٢/٣٢٣

وتاء التأنيث الداخلة على الأسماء تبدل في الوقف هاءً، فيقال : فاطمهْ، قائمهْ، حمزهْ، طلحهْ.[1] وقد قلبت تاء التأنيث في الوقف هاء، لئلا تشبه التاء التي تقع في بنية بعض الكلمات، مثل : بيت، زيت، موت، وكذلك التاء التي تبدل من غيرها في مثل : بنت، أخت، لتلحق بعمر، أو التاء الزائدة آخراً مثل : عفريت، وذلك لتلحق هذه ببناء : قِنديل[2]، ومثل : ملكوت، رهبوت.[3]

فالعرب يفصلون بين علامة التأنيث التي هي التاء، وبين التاء فيه الأصلية أو الملحقة بالأصلية، وقالوا في علامة التأنيث هذه تمره، وطلحهْ، وما أشبه ذلك، فالتزموا التاء في الوصل، فقالوا : تمرتك، وطلحتك، وقالوا في الأصلية : بيت في الوقف، وبيت في الوصل، وتاء الجمع أقرب إلى التاء التي هي بمنزلة ما هو الحرف نفسه (بيت، زيت) من تاء طلحة، لأن تاء طلحة كأنها منفصلة، وأجرى ناس من العرب تاء التأنيث في الوقف مجرى التاء الأصلية، فقالوا : طلحتْ.[4]

وتعد التاء هي العلامة الأولى من علامات التأنيث وهذه التاء يفتح ما قبلها دائماً، مثل : لحية، شجرة، رقبة، إلا في الكلمات ذات المقطع الواحد عند الوقف، فيأتي ما قبلها ساكناً نحو : "بنت" مؤنث "ابن" و"أخت" مؤنث "أخ"، ورأى بعض العلماء أن التاء الساكن ما قبلها ليست للتأنيث، واختلفوا في التاء في بنت وأخت، فرأى بعضهم أنها بدل من الواو في "بنو"، و"أخو"، فهي بدل من لام الكلمتين، وذهب آخرون إلى أنها زيدت للدلالة على التأنيث بعد حذف لام الكلمتين

---

(١) كتبت تاء التأنيث في الرسم القرآني تاء في مواضع الإضافة لتوافق الأداء أو القراءة، فلا يفصل بين المضاف والمضاف إليه في مثل : ﴿رحمت الله﴾ ولهذا كتبت تاء في الخط لينطق بها القارئ على الوجه الصحيح من القراءة. وللعلماء في التاء كلام كثير، وأرجحه ما ذكرناه والله أعلم.

(٢) المحتسب جـ١/١٢٨.

(٣) الكتاب جـ٤/١٦٦.

(٤) ارجع إلى الكتاب جـ٤/١٦٦، ١٦٧.

(الواو)، فالتاء في بنات وأخوات على الرأى الأول من أصل الكلمة، وهما جمعا تكسير، وعلى الرأى الثاني جمع سالم، وقيل بنات تكسير، وأخوات سالم، وقيل بنات سالمًا زنة فعات، والأصل : بنوات. حذفت الواو في الجمع، وذهب بعض العلماء إلى أن التاء في أخت وبنت ليست للتأنيث، قال ابن جني : "أخت وبنت، وليست التاء فيهما بعلامة تأنيث، كما يظن من لا خبرة له بهذا الشأن، لسكون ما قبلها. هكذا مذهب سيبويه، وهو الصحيح، وقد نص عليه في باب ما لا ينصرف على أن سيبويه قد سَمّح في بعض ألفاظه في الكتاب، فقال : هما علامتا تأنيث، وإنما ذلك تجوز منه في اللفظ.(١)

وذهب بعض المحدثين إلى تخطئة آراء القدماء الذين رأوا أن التاء في بنت وأخت بدل من الواو، ومن هؤلاء المستشرق برجشتراسر قال : "وذكر الزمخشري أن التاء في الأخت والبنت أبدلت من الواو، وذلك أن ظن أن مادتهما: أخو، وبنو، وأن التاء أصلية لام الفعل قامت مقام. ونحن نعرف أن الأخ والابن من الأسماء القديمة جدًا، التي مادتها مركبة من حرفين فقط، لا من ثلاثة أحرف، وأن التاء، وإن لم تسبقها فتحة هي تاء التأنيث، فهي في غير اللغة العربية، وخصوصاً في الأكادية والعبرية، كثيراً ما لا فتحة قبلها".(٢) ووافقه الدكتور رمضان عبد التواب ورأى أن هذه الفكرة التي التزمها بعض القدماء هي إحدى نتائج الجهل باللغات السامية، ونحن لا نميل إلى هذا المذهب، لأن فكرة الكلمات الثنائية في العربية غير واردة، لأن الجمع والتثنية والنسب والإضافة ترد المحذوف في الثنائي. وقد بينا ذلك في الإعلال بالحذف والإبدال.

** ** ** **

انتهى بحمد الله كتاب علم الصرف الميسر

الدكتور محمود أبو المعاطى عكاشة

---

(١) سر الصناعة جـ١/١٦٥، كتاب سيبويه جـ٢/١٣. والتتمة في التصريف ص١٢٦.

(٢) التطور النحوي للغة العربية، برجشتراسر، علق عليه الدكتور رمضان عبد التواب، القاهرة، ١٩٨٢م ص٥١.

المراجـــع

- الإبدال والمعاقبة والنظائر، لأبي القاسم (عبد الرحمن بن إسحق الزجاجي)، دار الولاء للطبع والتوزيع، ط١/١٤١٤هـ.
- أسس علم اللغة، ماريوباى، ترجمة الدكتور أحمد مختار عمر، عالم الكتب ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- الأصوات العربية، الدكتور كمال محمد بشر، مكتبة الشباب (د.ت).
- الأصوات اللغوية، تأليف الدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو، ط١/١٩٩٠م.
- أصوات اللغة، الدكتور عبد الرحمن أيوب، مطبعة الكيلاني، ط٢/١٩٦٨م.
- الأشباه والنظائر، للسيوطي، المكتبة العصرية ط٢/١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- الإعلال والإبدال، عبد العليم إبراهيم، مكتبة غريب. (د.ت).
- الاقتراح في أصول النحو وجدله، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق الدكتور محمود فجال، مطبعة الثغر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبرى، دار الشام للتراث.
- التتمة في التصريف لأبي عبد الله محمد بن أبي الوفاء الموصلي، المعروف بابن القبيصي، مطبوعات نادي مكة الثقافي الأدبي. ط١/١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

- التحليل اللغوى فى ضوء علم الدلالة، الدكتور محمود عكاشة، دار النشر للجامعات، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، حققه وقدم له محمد كامل بركات. دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- التصريف الملوكي، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق الدكتور البدراوي زهران، شركة لونجمان للطباعة والنشر، الطبعة الأولى.
- التطور اللغوي، الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤١٠هـ - ١٩٩٠.
- التمهيد في علم التجويد، تحقيق سعيد صالح مصطفى زعيمة، دار ابن خلدون (د.ت).
- التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، استانبول ١٩٣٠م.
- الحجة في القراءات السبع للإمام ابن خالويه، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، ط٢/ ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية.
- الدقائق المحكمة في شرح المقدمة (شرح المقدمة الجزرية في التجويد)، الشيخ زين الدين أبي يحيى زكريا الأنصاري، دار الجفان، ط٢/ ١٤١٦هـ.
- الدلالة اللفظية، الدكتور محمود عكاشة، مكتبة الأنجلو، ط١/٢٠٠٢م.
- رسالتان في علم الصرف للسنباطي والمرصفي، الدكتور أحمد ماهر البقري، المكتب الجامعي الحديث.

- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق حسن هنداوي، دار العلم، ط١/١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- شذا العرف في فن الصرف، الأستاذ أحمد الحملاوي، المكتبة العلمية.
- شرح شافية ابن الحاجب، رضى الدين محمد الاستراباذى، تحقيق ثلاثة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، بهاء الدين بن عقيل، مكتبة التراث، ط٢٠/١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- شرح ملحة الإعراب، لأبي محمد القاسم بن علي بن محمد الحريري، تحقيق بركات يوسف هَبّود، المكتبة العصرية، ط٣/١٤٢١ - ٢٠٠٠م.
- الصاحبى، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية.
- علم الأصوات، تأليف برتيل مالمبرج، مكتبة الشباب (د.ت).
- علم الصرف، الدكتور محمود عكاشة، دار البيان العربي، ط١/١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣.
- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق عبد الله درويش، بغداد،١٩٦٧.
- في تصريف الأسماء، الدكتور عبد الرحمن شاهين، مكتبة الشباب (د.ت).
- القراءات القرآنية، تاريخ وتعريف، الدكتور عبد الهادي الفضلي،دار القلم، ط٢/ ١٩٨٠م.
- كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، مكتبة الخانجي ط٢/ ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

- اللمع في العربية، صنعة أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق حسين محمد شرف، ط١/١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- لهجة بني كلاب، الدكتور مصطفى العبيدان، النادي الأدبي، مكة، ط١/ ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- المثلث لابن السيد البطليوسي، تحقيق صلاح مهدي، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، دار الرشيد.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق علي النجدي ناصف، الدكتور عبد الحليم النجار، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- المدخل في علوم اللغة، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين، دار التراث، ط٣.
- معاني الأبنية في العربية، الدكتور فاضل صالح السمرائي، جامعة بغداد، ط١، ١٩٨٠م - ١٩٨١م.
- مغني اللبيب، وبهامشه حاشية الشيخ محمد الأمير، دار إحياء الكتب العربية.
- المقتضب، صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبّرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمه، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
- المنصف فى التصريف، ابن جنى، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، البابى الحلبى ط١/١٣٧٣هـ.
- نزهة الطرف في علم الصرف، عبد الله بن يوسف النحوي المعروف بابن هشام، تحقيق أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الزهراء.
- الوقف والإبدال والإعلال، من شرح المفصل لابن يعيش، الدكتور أمين علي السيد، مكتبة الزهراء (د.ت).